الأمم المتحدة S/PV.5077

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٧٧**

الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد يانييث – بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دو كلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-60497 (A)

0460497

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تيري رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رود – لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن في نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد رود – لارسن (تكلم بالانكليزية): قبل أربعة أيام، أسلم الروح عملاق سياسي في مستشفى عسكري فرنسي في باريس. وقبل ثلاثة أيام، تمت جنازة ياسر عرفات في القاهرة، قبل أن يوارى الثرى في رام الله. لقد ترك عملاق الساحة السياسية العالمية. لقد كان عملاقا بالنسبة لمن أيدوه ولمن عارضوه، للصديق والعدو على حد سواء. ويشير رحيله إلى نهاية مرحلة.

فخلال حوالى أربعة عقود، كان ياسر عرفات قائد الشعب الفلسطيني، يعبر عن تطلعات شعبه ويجسدها بشكل لا يفعله أحد سواه. كان ذلك الوجه بكوفيته المميزة يلخص الهوية الفلسطينية والتطلعات الوطنية أكثر حتى من العلم الفلسطيني والنشيد الوطني. أصبح أبو عمار، ''الختيار''، بالنسبة للعديدين، وأنا من بينهم، صنوا للفظة فلسطين. اندمجت الشخصية والإقليم وأصبحا تركيبا واحدا لا يمكن التمييز بينهما. بل وحتى أكثر من ذلك، لقد بنى، بصفته قائدا، المؤسسات التي تفتح حاليا الباب أمام إمكانية خلافة منظمة – فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ورئيسها، ورئيس الوزراء، والحكومة، وعلى وجه الخصوص المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطيا.

قبل ثلاثين سنة، أصبح ياسر عرفات أول ممثل لمنظمة غير حكومية يتكلم في جلسة عامة للجمعية العامة. بعد ذلك بعام، في سنة ١٩٧٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٣٧ (د – ٢٩) الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع مراقب في الجمعية العامة وفي مؤتمرات دولية أخرى تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما كان ياسر عرفات القائد الذي قاد الفلسطينيين، سنة ١٩٨٨، إلى قبول مبدأ التعايش السلمي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وسوف يُذكر دوما على قيامه بذلك. بعدئذ اتخذ الرئيس عرفات خطوة جبارة نحو تحقيق رؤية دولة فلسطينية تعيش مع إسرائيل جنبا إلى جنب في أمن وسلام، عبر التوقيع على اتفاقات أوسلو سنة ١٩٩٣. ومن المأساوي أنه لم يعش ليرى تلك الرؤية تتحقق.

أما وقد رحل الآن، فعلى الإسرائيليين والفلسطينيين معا وعلى أصدقاء كلا الشعبين في كل أنحاء العالم أن يبذلوا جهودا أكبر من أجل إعمال سلمي لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وعلى الأمم المتحدة، إلى جانب شركائنا في المجموعة الرباعية، أن تواصل عملها من أجل الوصول إلى التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، حسبما أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويجب أن تبقى أهدافنا المشتركة هي تحقيق سلام في الشرق الأوسط، قائم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للبقاء ومتصلة الأطراف تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل آمنة. وبالرغم من أن ياسر عرفات لم يعش ليرى تحقيق تلك الأهداف، فإن على العالم أن يواصل الكفاح من أجلها.

تعازينا العميقة لزوجة الرئيس عرفات ولابنته الصغيرة زهوة. نحن محزونون معهما. كما أن أذهاننا ودعواتنا مع أسرته الأوسع نطاقا – الشعب الفلسطيني أملا في أن يجد القوة والشجاعة والحكمة لينظر إلى المستقبل. عليه أن يواصل العمل الآن من أجل تحقيق تطلعاته من خلال الوسائل السلمية وبالتالي العودة بالفائدة على الأجيال المقبلة.

لا شك أن هناك أياما هامة جدا في الشرق الأوسط. أنا مسرور لرؤية القيادة الفلسطينية تصرفت بشكل جدير بالثناء واتخذت الخطوات الأولى الثابتة نحو انتقال سلس للسلطة تماشيا مع قانونها الأساسي. ولقد نجحوا إلى حد بعيد في الحيلولة دون وقوع اضطرابات داخلية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

ومن دواعي تشجيعي أيضا درجة التنسيق بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالترتيبات لدفن الرئيس عرفات. وأنا مسرور على وجه الخصوص لتسجيل كون إسرائيل سمحت لقوات الأمن الفلسطينية بحمل السلاح، وكون حكومة إسرائيل أفرجت عن ١٤٥ مليون شيكل من المتأخرات. إن نطاق التنسيق ونجاحه يذكر بالأيام السعيدة السابقة، وقد يكون بشير بداية جديدة – بداية جديدة لن يكون مردها رحيل عرفات، وإنما ستكون على الرغم من الحالة الصعبة.

وكخطوة أولى، على الفلسطينيين حاليا أن ينظموا ويجروا انتخابات رئاسية، حرة ونزيهة خلال ٦٠ يوما، تماشيا مع القانون الأساسي. كما على الفلسطينيين أن يباشروا عملا واضحا ومستداما وهادفا وفعالا على الأرض لوقف العنف والنشاط الإرهابي. وعلى إسرائيل أن تحجم، خلال هذا الوقت الحرج، عن الأعمال التي تقوض الثقة – بما فيها النشاط الاستيطاني – وتسهل الاستعدادات للانتخابات وإجراءها، وأن تتخذ خطوات لتحسين الوضع الإنساني بشكل كبير من خلال رفع قرارات حظر التجول وتخفيف القيود على حركة الأشخاص والسلع. ويتعين اتخاذ كل هذه الخطوات بشكل متواز. وعندئذ وحده يمكن أن يعززا بشكل متبادل التحرك إلى الأمام.

لقد وصل الشرق الأوسط إلى مرحلة حاسمة حتى قبل رحيل الرئيس عرفات. وقبل أقل من ثلاثة أسابيع، وافق الكنيست الإسرائيلي على مبادرة رئيس الوزراء شارون الانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. ويمهد ذلك القرار التاريخي الطريق لإخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأول مرة منذ بدء الاحتلال سنة ١٩٦٧.

فوسط الأحداث المثيرة التي تجري في المنطقة، أود أن أنظر إلى عملية السلام من منظور مختلف اليوم. لقد ركزنا في أغلب إحاطاتنا الإعلامية خلال الشهور الأخيرة على الأحداث والتطورات على الأرض راسمين في العادة صورة كئيبة عن العنف والتدهور والأزمة. وتعكس تلك الصور الواقع المحزن الذي يميز الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن

إمكانيات الوضع الحالي تحتوي على احتمال تغيير ذلك الواقع. وبالتالي أود أن أسلط الضوء اليوم على الصورة الأكبر، وهي الصورة التي تركز على مدى تحرك الطرفين في العقد الماضي وعلى الفرص المتبقية لهم لتسوية الصراع بينهما.

كان الشرق الأوسط، خلال القرن الماضي، مسرحا للصراع الأكثر استمرارا في العالم. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن أفضل من أي كان، فإن الصراع العربي الإسرائيلي أحد أكبر التحديات الدبلوماسية الدائمة التي واجهها العالم منذ منتصف القرن العشرين. وفي قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يوجد تنازع بين الروايات التاريخية المتنافسة والمتناقضة والتطلعات والهويات الجماعية. ولقد بقيت إسرائيل، طيلة أغلب وجودها، رهينة الحرب مع واحد أو أكثر من جيرانها. ومنذ ولادة مشكلة اللاجئين، والشعب الفلسطيني يشعر بأنه ترك للنسيان يكافح من أجل تلمس طريقه إلى وجود كريم وتقرير المصير والاستقلال.

وبالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فإن الصراع بينهما كفاح وجودي بشكل عميق. يشعر الإسرائيليون أن الصراع معركة دائمة من أجل البقاء ذاته، كفاح يجب أن ينظر إليه إزاء تجربة ما يقارب الإبادة التي جرت في حياة القادة الإسرائيليين الحاليين.

ويشعر الفلسطينيون أن الكفاح معركة مقاومة يخوضونها كل يوم من أجل هويتهم ومن أجل منع تلاشي احتمال أن يكون لهم مستقبل بوصفهم شعبا. وفي نهاية المطاف، يسعى الطرفان لتحقيق نفس التطلعات: تقرير المصير، السلم، الأمن، الرخاء. وكان لكلا الطرفين، نوعا ما، قادة متشابهون – قادة حرب وقادة سلام. وكان بين هؤلاء القادة إسحق رابين، الذي فُجعنا بوفاته في هذا الشهر قبل تسع سنوات، والذي دفع حياته ثمناً لاتخاذه خطوات جريئة وشُجاعة نحو تحقيق السلام. والقائد الآخر هو ياسر عرفات، الذي قاد الفلسطينيين في الحرب والسلم، والذي لم يُكتب له أن يعيش ليرى أن السلام وتقرير المصير قد تحققا.

لقد حال العنف والأزمات لمدة طويلة دون تحقيق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعملية السلام في تراجع. فقد قُتل نحو ٨٩٥ ٣ فلسطينياً و ٩٨٣ إسرائيلياً. وجُرح أكثر من ٦٢٠ ٣٦ فلسيطنياً و ٣٦٠ ٦ إسرائيلياً. وتلاشى العديد من إنجازاتنا السابقة.

ويبرز العنف الذي ساد في الأسابيع الأربعة الماضية ظهور نمط واضح أكثر من أي وقت مضى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لا سيما على مدى السنة الماضية: فقد نظم ونفذ المتطرفون والمتشددون الفلسطينيون عمليات تفجير انتحارية وأعمال إرهاب أخرى ضد المدنيين الإسرائيليين، وذلك كما فعلوا مرة أخرى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث قتلوا في عمل إرهابي ثلاثة أشخاص في تل أبيب وأصابوا أكثر من ذلك بجراح. وأطلق المتشددون الفلسطينيون أيضاً صواريخ القسام وقذائف الهاون على مدن داخل إسرائيل وعلى أهداف إسرائيلية أيضاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المحزن أن أطفالاً كانوا من بين الضحايا – كما حدث في أواخر حزيران/يونيه، عندما مات طفل عمره أربع سنوات في هجوم بصواريخ القسام على بلدة شديروت، أو في أواخر أيلول/سبتمبر، عندما قُتل طفل عمره سنتان وطفل عمره أربع سنوات في هجوم آخر بصواريخ القسام على تلك البلدة. وكما قلنا هنا شهراً تلو شهر – وأقولها مرة أخرى – إن السلطة الفلسطينية ملزمة وفقا لخارطة الطريق والقانون الدولي، بمنع جميع هذه الهجمات، وبذل قُصارى جهدها لإنهاء العنف، وتقديم المتورطين في أعمال إرهابية إلى العدالة. ولا يمكن لأي شيء أن يبرر الإرهاب.

ظلت إسرائيل تمارس سياسة الاغتيال عمداً غير القانونية، بما في ذلك استخدامها في المناطق المكتظة بالسكان، حيث توجد مجازفة كبيرة بحدوث ما يسمى ضرراً عرضياً. وفي حادث قتل آخر خارج نطاق الإجراءات القضائية، اغتالت إسرائيل أحد كبار قادة حماس ونائبه في قطاع غزة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن اللجوء إلى عمليات الاغتيال عمداً. كما أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتداءاتها على تلك الأراضي تثير مسألة الإفراط في استخدام القوة والعقاب الجماعي من خلال تدمير الممتلكات المدنية والبنى التحتية.

ومما يثير القلق، أنه غالباً ما تحدث وفيات بأعداد كبيرة بين المدنيين. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت إسرائيل بعملية عسكرية في مدينة خان يونس أدت إلى وفاة ١٦ فلسطينياً، من بينهم فتى عمره ١١ سنة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصيبت بنيران أسلحة نارية فتاة عمرها تسع سنوات كانت في طريقها إلى المدرسة في مدينة خان يونس. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل بالرصاص فتى عمره ١٢ سنة في مخيم للاجئين في مدينة جنين في الضفة الغربية، حيث قامت القوات الإسرائيلية بعمليات على مدى عدة أيام، ابتداءً من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وبموجب القانون الدولي، إسرائيل ملزمة، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، بحماية المدنيين الفلسطينيين، خاصة الأطفال، كما أنها ملزمة بالحفاظ على الممتلكات المدنية. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس، ولكن يجب أن تتقيد تقيداً صارماً بالقانون الدولي أثناء ممارستها هذا الحق.

ولقد أدى العنف والإرهاب وانعدام الثقة المتبادل إلى تعزيز الاعتقاد لدى الطرفين بأن كلاً منهما يكافح من أجل بقائه ووجوده. ومن جوانب عديدة، هزم أعداء السلام كل الذين يرغبون منا في تحقيق السلام، والذين يؤمنون به. وحان الوقت لكي ننتزع السيطرة منهم ونتولى عجلة القيادة.

إن الحاجة إلى التصرف لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً. فالاقتصاد الفلسطيني لا يزال على وشك الانهيار. وظروف عيش الفلسطينيين تدنت إلى حد كبير. وكانوا في نهاية عام ٢٠٠١ أسوأ مما كانوا عليه في أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧. وظننا في ذلك الوقت أنها لا يمكن أن تسوء أكثر مما هي عليه، ولكنها ازدادت سوءاً. والحالة، التي وصفها البنك الدولي في بداية هذا العام بأنها من أسوأ حالات الركود الاقتصادي في التاريخ الحديث، تنذر بأن تتحول إلى كارثة. فالفقر الواسع الانتشار يزدادا تفاقماً، وكذلك البطالة. ولا تزال عائدات السلطة الفلسطينية أقل كثيراً من نفقاتها. والسلطة الفلسطينية رب العمل الرئيسي لليد العاملة الفلسطينية، وتعتمد حالياً نسبة كبيرة من السكان ككل على الأجور التي تدفعها السلطة. واستمرار تقديم المساعدة وتوسيعها سيكون ضرورياً لتظل السلطة الفلسطينية قادرة على البقاء. والدعم لازم بصورة ملحة، خاصة في هذا الوقت العصيب في الأراضي الفلسطينية.

ولا تزال السلطة الفلسطينية تواجه ضغطاً قوياً. إلا أن التطورات الأخيرة شجعتني. وبالمقارنة بما كان عليه الحال في وقت سابق من هذا العام، عندما أخبرت المجلس، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في تموز/يوليه، أن شلل السلطة الفلسطينية أصبح واضحاً بجلاء وأن النظام والقانون في المناطق الفلسطينية في تدهور مطرد، ظلت الحالة إلى حد كبير هادئة وتحت السيطرة منذ رحيل الرئيس عرفات للعلاج الطبي في باريس ووفاته فيما بعد.

إلا أن احتمال انهيار النظام والقانون بالكامل، إضافة إلى انهيار الاقتصاد الهش وتفسخ مؤسسات الحكم الذاتي

الفلسطينية، لا يزال قائماً. وتبادل إطلاق النار يوم أمس بين مسلحين فلسطينيين مقنعين والحرس الشخصي لأبي مازن، الذي أسفر عن وفاة شخصين، تذكرة مؤسفة بمدى هشاشة الوضع.

ويؤكد هذا الوضع الحاجة إلى مساعدة فورية ومستمرة. وينبغي أن يقدم المانحون دعماً مالياً إلى السلطة الفلسطينية. وينبغي أن تؤدي إسرائيل دورها أيضاً. الإغلاق، الذي أعيد الآن فرضه بالكامل على الأراضي الفلسطينية كلها، هو السبب الرئيسي الكامن وراء الأزمة الاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي سبب هام أيضاً من أسباب عدم الاستقرار السياسي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن قدرة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية والبرامج الإنمائية هامة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولسوء الطالع، أصبح الحصول على المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وإيصالها، خاصة في قطاع غزة، يزدادان صعوبة باطراد في الشهور الأخيرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. وقد اتخذت في الآونة الأخيرة بعض الإجراءات الإيجابية للتخفيف من حدة الوضع، ولكنها لم ترق إلى مستوى توقعاتنا. وتوجد حاجة إلى مزيد من العمل.

وعلى الرغم من صعوبة الوضع في المناطق الفلسطينية، وعلى الرغم من العنف والإرهاب، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والإنسانية والسياسية، نعلم أنه يمكن تبديل الواقع السائد في الشرق الأوسط. ومن شأن تحقيق تسوية كاملة للصراع أن يقدم إسهاماً كبيراً في تعزيز السلم والاستقرار في أنحاء أخرى من المنطقة، وفي الحقيقة، في جميع أنحاء العالم بأسره. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، فإن الطرفين قريبان من تحقيق هذا الهدف أكثر مما نعتقد استناداً إلى تصورنا الحالي.

والتأييد للمصالحة والسلام والتعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على حد سواء، ظل قوياً باستمرار على مدى العقد الماضي. وفي الحقيقة، حدث في الشارع الإسرائيلي والفلسطيني، كليهما، على مدى السنوات العشر الماضية، ما يمكن أن يسمى بثورة ثقافية. وأتذكر جيداً ما كان يثيره الحديث عن دولة فلسطينية من جدال في إسرائيل قبل بضع سنوات. وكما قال لي أحد أعضاء الكنيست:

> ”قبل بضع سنوات، كان مجرد ذكر لفظتي ’دولة فلسطين‘ كافيا لطردك من كل مكتب هنا في الكنيست تقريباً. والآن لن ترى أي شخص يُدهش لذلك“.

وأتذكر أيضاً كم كان من غير المقبول أن تكلم الإسرائيليين عن حدود عام ١٩٦٧، وكان لمدة طويلة من غير المتصور تقريباً اقتراح إخلاء المستوطنات الإسرائيلية. والآن، تبنى رئيس وزراء إسرائيل رؤية إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وهو أول زعيم إسرائيلي على الإطلاق يستهل إزالة مستوطنات على نطاق واسع من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية. وينبغي عدم التقليل من الأهمية السياسية التي ينطوي عليها تحطيم وصمة العار الطويلة الأجل هذه.

ووفقا لاستفتاءات الرأي العام، في عام ١٩٩٣ لم يكن يفضل إنشاء دولة فلسطينية سوى ثلث الجمهور الإسرائيلي. وازداد التأييد بشكل منتظم بين الإسرائيليين لإنشاء دولة فلسطينية خلال أعوام عملية أوسلو، ليبلغ ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لم يعكس هذا الاتجاه. وبالرغم من أن التأييد العام لقيام دولة فلسطينية انخفض إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٢، فإن تقديم المجموعة الرباعية لخارطة الطريق في عام ٢٠٠٣ أدى إلى أن تفضل نسبة غير مسبوقة للإسرائيليين بلغت ٥٩ في المائة

إنشاء دولة فلسطينية. وعلى نحو مماثل، بقيت نسبة مئوية كبيرة مؤيدة بشكل ثابت للمفاوضات بوصفها وسيلة لتسوية الصراع، على الرغم من العنف المستمر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أيد أكثر من ثلثي الإسرائيليين مفاوضات السلام و لم يعارض المفاوضات سوى ٢٧,١ في المائة. ولا يمكنني أن أصف تلك التغييرات في التصور العام في إسرائيل إلا بأنها ثورة ثقافية – تغيير أساسي وراديكالي وواسع في المواقف العامة.

وعلى الجانب الفلسطيني، حصل تغيير أساسي مماثل. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بعد حوالي ستة أعوام من الانتفاضة الأولى، كانت لدى الفلسطينيين توقعات عالية، برزت في تأييد ٦٥ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعملية أوسلو. وتوقعت نسبة مئوية مساوية من الفلسطينيين أن تؤدي عملية السلام إلى تحسين الظروف الاقتصادية في الأرض المحتلة. وبالرغم من الشك وخيبة أمل التوقعات الأولية خلال عام ١٩٩٤، الذي شهد ارتفاع تأييد أعمال العنف بين الفلسطينيين إلى ٥٧ في المائة، فإن التأييد الموازي لعملية السلام لم ينخفض أبدا إلى أدنى من ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بلغ التأييد لعملية السلام ٧٥ في المائة وظلت تحظى بتأييد الأغلبية حتى خلال الأعوام الأربعة الأخيرة.

وتؤكد تلك النتائج أن تقدما كبيرا أحرز – بالرغم من أنه قد يكون من العسير تلمسه في الظروف الحالية – في الأعوام منذ ١٩٩٣. وقبل حوالي ١٢ عاما في أوسلو، بدأنا تجربة لجمع الشعبين معا حتى يتمكنا من إيجاد طرق لبناء مستقبل مشترك. وجرى تحديد وتوضيح الكثير من ذلك التقدم، بالرغم من أننا نبدو الآن بعيدين من استكمال الصورة.

وعمل الإسرائيليون والفلسطينيون والمجتمع الدولي بالترافق وبشكل وثيق لمعظم أعوام عملية السلام. وكلنا تعاونا بشكل وثيق في إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ وشهدنا معا نمو مؤسسات فلسطينية هامة – لا مؤسسات السلطة الفلسطينية فحسب، ولكن أيضا مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسسات التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني. ولئن كانت بعض المؤسسات الفلسطينية معيبة بسبب سوء الإدارة وانعدام الشفافية، فقد تمكن بعضها الآخر من إيصال الخدمات الأساسية إلى الفلسطينيين وبدأ يصوغ مجالا سياسيا مستقلا للتطور الفلسطيني.

وكان التقدم حقيقيا ولا يمكن إنكاره. وبقي الكثير الذي يتعين إنجازه – ومن الواضح أنه ما زال باقيا – ولكن أنجز الكثير، بل أكثر مما ندرك في كثير من الحالات الآن بعد أن تم تدمير الكثير من الإنجازات.

وأحد الانتقادات الأقوى والأكثر استمرارا لعملية أوسلو هو أنها لم تحدد الهدف النهائي؛ لم تحدد أين سنكون بعد نهاية العملية. وكثيرا ما يجادل – ببعض التبريرات – بأنها تركت العملية معرضة لخطر التوقف ولإساءة التفسير ولحالات فشل الرؤية على طول الطريق. صحيح أن كل تفجير انتحاري ضرب مدينة إسرائيلية في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٥ وفي الأعوام التالية؛ ونظام الإغلاق الذي يقيد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقليص عمالة الفلسطينيين في إسرائيل؛ والنمو المستمر بلا هوادة للمستوطنات الإسرائيلية كلها أمور أسهمت في إعاقة العملية الهشة أكثر وأكثر. وبالتالي تم افتقاد الزخم بشكل تدريجي.

ولكن انتقاد عملية أوسلو بسبب نهجها التدريجي وبسبب إرجاء اتخاذ قرارات بشأن أكثر المسائل الصعبة حتى وقت لاحق هو تفلسف مكتبي. و لم تكن هناك طريقة أخرى

في ذلك الوقت سوى التقدم بحذر وعلى نحو تدريجي. واليوم، نميل إلى أن نتغاضى عن التقدم الذي أحرز في الواقع. واليوم، يحظى المجتمع الدولي، من خلال خارطة الطريق، التي تبني على الاتفاقات السابقة، برؤية واضحة ومشتركة لكيفية إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ونحظى برؤية واضحة لتسوية الصراع من خلال تحقيق رؤية الدولتين وتعايش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية وقادرة على البقاء ومتصلة الأطراف، جنبا إلى جنب، في سلام وأمن. وفي عام ١٩٩٣، كانت تلك الرؤية ضبابية في أفضل حالتها، وفي ذلك الوقت، كان من المستحيل تحديد الهدف النهائي الذي سيقترب من الاستجابة لشواغل كلا الشعبين. ولو سعينا إلى أن نبدأ من النهاية، لما بدأنا على الإطلاق.

وفي ذلك الوقت، كان الطابع المتدرج ونهج الخطوة خطوة هو خيار تمليه الضرورة. وكان أسلوب التدرج ناجحا، حتى عام ١٩٩٩. وربما كان الإنجاز الأكبر لعملية أوسلو أنها غيرت الأساسيات والتصورات والمواقف والأيديولوجيات على كلا الجانبين. وعلى مر السنين، ازداد التأييد للسلام بشكل منتظم على كلا الجانبين إذ شهد الشعبان بديلا للمجابهة وإمكانية بناء مستقبل مشترك. وبدأت عملية السلام التي مضى عليها الآن أكثر من ١٠ أعوام إحداث تغيير أساسي للمواقف، مكن، مرة أخرى، لا من تحديد الهدف النهائي فحسب، بل أيضا من حشد الدعم الشعبي للأغلبية لهذا الهدف على كلا الجانبين.

وفي عام ٢٠٠٠، أعرب ٧٠ في المائة من الإسرائيليين عن تأييدهم لعملية أوسلو، بينما استمر ٦٠ في المائة تقريبا من الفلسطينيين في تأييدهم لصيغة أوسلو. وبينما تحسنت بشكل راديكالي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهرت مستويات العنف تدنيا منتظما. فعلى سبيل المثال، بينما بلغ متوسط عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات انتحارية ٤٠ إلى ٥٠ شخصا كل عام في الأعوام الثلاثة التي أعقبت مباشرة اتفاق أوسلو، شهد عام ١٩٩٧ انخفاض ذلك العدد إلى ٢٤، وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لم يقتل أي إسرائيلي من جراء تلك الهجمات.

إن التحسينات المستمرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء رافقت الأسس لذلك التقدم والتفاؤل ووفرت تلك الأسس. وازدهر الاقتصاد الإسرائيلي، مع بلوغ ذروات جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر عاما بعد عام، ومع تحول أساسي من العزلة إلى اقتصاد مندمج بشكل عميق في الأسواق العالمية – وهو تحول لم يكن ممكنا إلا بعملية السلام، كما يجادل البعض. وبالرغم من أن النمو الاقتصادي بدأ يتباطأ بعد عام ١٩٩٦، فإنه أسرع مرة أخرى من عام ١٩٩٩ وبعده، مع نمو قوي جدا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠ استمر إلى أن بلغ إجمالي معدل نمو بنسبة ٧,٥ في المائة في ذلك العام. وعلى نحو مماثل، شهد الاقتصاد الفلسطيني، الذي كان يعاني بشكل أساسي من إنشاء حدود جديدة بين المناطق الخاضعة للحكم الذاتي والمناطق التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، نموا غير مسبوق. وفي عام ١٩٩٦ – ومنذ ذلك الوقت ولمدة ثلاثة أعوام – اتسم الاقتصاد الفلسطيني بتحقيق نمو مستمر. وانخفض مستوى الفقر من ٥٠ في المائة إلى ٢١ في المائة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وانخفضت البطالة من حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغ النمو في الدخل الحقيقي نسبة ٩ في المائة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩. وتحسنت الحيوية المالية للسلطة الفلسطينية بقدر كبير لكي تحقق فائضا ضئيلا في عام ١٩٩٩، بحيث لم يعد الدعم الخارجي للميزانية أمرا ضروريا.

ولكن بحلول ذلك الوقت، كانت الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تهتز ومع هذا الاهتزاز توقف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وكلنا ندرك تماما الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي نشأت في الأرض الفلسطينية. ولكن حتى الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدما انزلق إلى أزمة عميقة و لم ينتعش بعد من هذه الأزمة. وفي الواقع، فإن الأمر المشكوك فيه هو إمكانية تحقيق انتعاش كامل في ظل ظروف الصراع المستمر.

وبينما بدأت الثقة تهتز، بدأ الحوار يتوقف. وظهرت اتجاهات معاكسة في تطوير المؤسسات الفلسطينية لدعم الثقة والحوار والتقدم الاقتصادي. وبعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان استخدام القوة والإرهاب هو الذي أدى حقا إلى تبديد الثقة المتبقية لدى الإسرائيليين والفلسطينيين الذين كانوا يؤمنون بإرادة الآخر لإحراز تقدم حقيقي نحو مستقبل مشترك. ومع تبديد الثقة ذاك تبدد الكثير من أملنا.

إن لجوء إسرائيل إلى استخدام القوة، وعمليات القتل التي تتم خارج نطاق القانون، والعمليات العسكرية والغارات المتكررة، وإعادة الاحتلال المؤقت لمناطق تحت الحكم الذاتي الفلسطيني، وعمليات هدم المنازل، وعمليات الإغلاق، وفرض القيود على التنقل، والإنشاء المستمر للمخافر الأمامية، وتوسيع المستوطنات، وتشييد الجدار الإسرائيلي، وحجز الرئيس الفلسطيني في مجمعه لأكثر من عامين – كل تلك العناصر أسهمت في إقناع الفلسطينيين بأن إسرائيل لا تؤمن حقا بالسلام ولا تريد حقا السلام.

فاللجوء لارتكاب العنف والإرهاب ضد المدنيين دون تمييز، والتقاعس عن كبح جماح الإرهاب، والتحريض على إزالة دولة إسرائيل وتحرير فلسطين التاريخية بأكملها واستمرار التزام البعض بذلك، وعدم تطبيق الإصلاح واعتماد مستويات ملائمة للإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة: تلك العوامل دفعت الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن الفلسطينيين غير مستعدين للسلام وغير راغبين في الاشتراك في تعايش سلمي.

فلم يشعر أي من الجانبين بأن له شريكا في السلام.

وكما قال الجندي والسياسي الإسرائيلي موشيه ديان ذات مرة: ”إذا أردت أن تصنع السلام، فإنك لا تتكلم مع أصدقائك، بل تتكلم مع أعدائك“. وإن ما يزيد على أربع سنوات من العنف والتدهور والأزمات ترك أثره. وإذا كانت السنوات الأربع الماضية قد علمتنا شيئا، فهو أن الإرهاب، فضلا عن كونه مستهجنا أخلاقيا، لا يدني زعيما وشعبا من تحقيق أهدافهما. بل يبعدهما عن تحقيق آمالهما. ولا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. فعاجلا أو آجلا، سوف يلزم الأخذ ببداية جديدة، بداية تترك وراءها العنف والإرهاب وتعتنق الوسائل السلمية. إن توقف عملية أوسلو ليس بلا رجعة. فالمبادئ التي قامت عليها لا تزال صحيحة.

ولديَّ إيمان راسخ بتلك المبادئ. فلننظر برهة في ثلاثة بدائل أساسية لكيفية وضع تصور للسلام في الشرق الأوسط. هناك الحل المتمثل في دولة واحدة، والحل المتمثل في دول متعددة، حيث يقسم ما تبقى من فلسطين التاريخية ويسلم للدول المجاورة، والحل المتمثل في قيام دولتين. ولا يمكن أن يؤدي كل من الحل المتمثل في دولة واحدة والمتمثل في دول متعددة إلا إلى نشوب صراع دائم في المنطقة. فهما لا يلبيان التطلعات الضرورية لأي من الطرفين. وقد يرضي الحل القائم على دولة واحدة كثيرا من الرغبات الفلسطينية الأساسية، ولكنه لا يفي بالمطلب الضروري للإسرائيليين المتمثل في الحفاظ على تقرير مصيرهم وسيادتهم. أما الحل القائم على دول متعددة، فقد يفي بكثير من آمال الإسرائيليين الأساسية، ولكنه لا يفي بالأمل

الأساسي للشعب الفلسطيني، ألا وهو تقرير المصير والتمتع بالسيادة.

فلا يمكن لغير الحل القائم على دولتين أن يتيح لنا مخرجا مقبولا من الصراع. وقد اتفق المجتمع الدولي منذ أمد طويل على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام ودائم في الشرق الأوسط إلا بتسوية الصراع على نحو يتيح لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين إشباع رغبتهم الأساسية في تقرير المصير والاستقلال والأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا. ولن يمكن تحقيق هذا السلام الدائم إلا إذا انتهى في نهاية المطاف الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وأدى إلى قيام تعايش بين دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا على مائدة التفاوض وبالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية، وليس من خلال أعمال الإرهاب أو العنف أو الإخضاع. وتلك هي الرؤية التي اعتنقها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في خطابه يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والتي تضمنتها مبادرة السلام العربية لولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في بيروت، والتي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولا تزال تلك الرؤية سليمة بوصفها هدفنا المشترك.

واسمحوا لي بالإفاضة أكثر من ذلك. إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها عملية أوسلو لا تزال صحيحة وحية اليوم. وهي كما يلي: المبدأ الجوهري المتمثل في السلام مقابل الأرض، المستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وإنهاء الاحتلال؛ ونبذ العنف والإرهاب؛ وضرورة الأمن لكلا الطرفين؛ وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين؛ وحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها والبقاء في أمن. تلك المبادئ توجه الرؤية التي يشترك فيها مجلس الأمن والرئيس بوش والجامعة العربية، وتشكل جوهر وتوجه الصك الرئيسي الذي أعددناه وعملنا على تنفيذه خلال العام الماضي، وهو خارطة الطريق، التي قدمت للإسرائيليين والفلسطينيين في عام ٢٠٠٣ وأقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

فيجب منح إسرائيل اعترافا كاملا وضمانات حقيقية ودائمة لأمنها، على شكل عدم التعرض للهجوم أو لخطر الهجوم. ويجب منح الفلسطينيين استقلالا حقيقيا ودائما، على هيئة دولة فلسطينية آمنة لها مقومات البقاء، تنشأ على الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ ولها سيطرة اقتصادية على حدودها. ومن الضروري كجزء من العملية التي تؤدي لتحقيق تلك الأهداف، كما تؤكد خارطة الطريق، إزالة المستوطنات الإسرائيلية، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية الفلسطينية.

ومع أن هذه المبادئ ظلت كما كانت و لم تتغير، فإن الآليات اللازمة لتحقيقها من الوجهة العملية تختلف الآن اختلافا كبيرا عما كانت عليه في الأيام الأولى لعملية أوسلو. ويتفق معظم الناس، إن لم يكن الجميع، على أننا يجب أن نبدأ الآن من النهاية. فنحن بحاجة إلى توافق في الآراء بشأن النقطة التي ينتهي عندها الصراع. ولا بد من الاتفاق على ذلك بادئ ذي بدء، وقبل أن يتسنى عمل أي شيء آخر. وبعد الاتفاق على الحالة النهائية، يمكن أن ننفذ عناصرها في تتابع منظم، ولكننا يجب أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نحدد بوضوح هدفنا النهائي فيما وراء الرؤية الموجودة لدينا بالفعل، بينما نواصل السير على الطريق الذي رسمناه أمامنا.

ثانيا، بخلاف مبدأ الطابع الثنائي الميسّر دوليا الذي اتسمت به عملية أوسلو، على الأقل في سنواتها الأولى، لا يمكن طرح المبادئ لإنهاء الصراع إلا بواسطة المجتمع

الدولي، كما هو الحال من خلال خارطة الطريق. وسوف يتعين على الطرفين التفاوض بشأن التفاصيل والاضطلاع بتنفيذها، ولكننا نستطيع مساعدتهما وتحديد نهاية الطريق الذي رسمناه لهما.

ثالثا، يجب أن يضمن المجتمع الدولي جميع الاتفاقات بلا استثناء، ويجب أن تكون تلك الضمانات ثابتة وحقيقية. فيجب أن تعلم إسرائيل أنها إذا توصلت إلى اتفاق نهائي، فسيكون هذا الاتفاق نهائيا بالفعل، ولن يكون هناك مزيد من الصراع أو حتى من خطر الصراع، فلا مطالبات ولا نبذ بعد ذلك. ويجب أن يعلم الفلسطينيون أن الخطوات المؤقتة التي تتخذ للوصول إلى اتفاق سوف تصل إليه بالفعل، وأن مكاسبهم لن تتعرض للانتكاس، وأن بوسعهم البدء في التخطيط لمستقبلهم والاعتماد عليه.

لقد كثر الحديث عن وفاة خارطة الطريق وعن عجز المجموعة الرباعية إزاء استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية. وأرى على النقيض من ذلك أن المجموعة الرباعية محتفظة بصحتها وأهميتها بفضل المزيج الفريد الذي تتمتع به من الشرعية والقوة السياسية والقوة المالية والاقتصادية الممثلة في الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة. ومن خلال التوصل إلى توافق في الآراء ستكون الخارطة أكثر أدوات المجتمع الدولي كفاءة وفاعلية، تحقيقا لمصلحة الطرفين والسلام على أفضل وجه. ولا تزال خارطة الطريق صالحة بنفس الدرجة، بوصفها الخطة التي قبلها كلا الطرفين للعثور على مخرج من العنف الراهن. والواقع أن أهمية الآلية المزدوجة المتمثلة في خارطة الطريق والمجموعة الرباعية اليوم أكبر من أي وقت مضى. ولا يزال تنفيذ خارطة الطريق هدفنا الأساسي في هذه المرحلة.

ويتيح تنفيذ مبادرة رئيس الوزراء شارون بالانسحاب وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية،كما ذكرنا مرارا، فرصة لإحياء عملية السلام، بل وللتحرك بسرعة صوب تحقيق المبادئ التي تكلمت عنها لتوي. ولكي يحدث ذلك، كما كان رأينا منذ أمد بعيد، يلزم التنسيق لإعادة الانتشار الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية والمجموعة الرباعية، وأن تكون تامة وكاملة ومؤدية إلى إنهاء احتلال غزة، وأن تصحبها خطوات مماثلة في الضفة الغربية، وأن تتمشى تماما مع خارطة الطريق. وذلك ليس ممكنا فحسب، بل هو أمر من الواقعي انتظاره.

وفي خطاب رئيس الوزراء شارون أمام الكنيست قبل تصويته التاريخي على مبادرته، أعلن بوضوح وبلا لبس أنه يؤيد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية و ''إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل''. كما أنه أعاد التأكيد بوضوح على أنه ما زال ''مستعدا لعقد تسويات مؤلمة من أجل وضع حد لهذا الصراع المستمر والوحشي بين من يتصارعون على هذه الأرض'' وأنه مستعد ''لبذل أقصى جهد لإحلال السلام''.

إن تصريحات رئيس الوزراء شارون، وكذلك تصويت الكنيست، توضح أن هذه فرصة فريدة للانخراط النشط من المجتمع الدولي في إحياء عملية السلام. ومن نواح عديدة، تهدف مبادرة السيد شارون إلى الذهاب إلى أبعد مما تجرأ على اقتراحه رؤساء وزراء إسرائيليون سابقون. وما تمثله المبادرة لا يقل عن كونه استمرارا برنامجيا لعملية أوسلو، التي شهدت عددا من مراحل وأطوار إعادة الانتشار الإسرائيلي. وبهذا المعنى، فإن تنفيذ فك الارتباط الإسرائيلي ليس سوى خطوة منطقية على الطريق نحو السلام. وتكمن فيه إمكانية دفع العملية قدما بدرجة كبيرة، إذا شارك المجتمع الدولي والفلسطينيون بنشاط وإذا أسهموا فيها.

والخطوة المنطقية الأخرى هي حل الصراع العربي الإسرائيلي الأوسع نطاقا على الصعيد الإقليمي بطريقة

شاملة، وكما تتوخاها مبادرة السلام العربية لولي العهد السعودي الأمير عبد الله.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضا، تم إنجاز أمور أخرى أكثر مما ندرك هذه الأيام. ففي خطوة هامة، انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي حزيران/يونيه من ذلك العام، أبلغ الأمين العام بأن إسرائيل سحبت قواتها من جميع الأراضي اللبنانية وفقا للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وأقر المجلس هذا الاستنتاج في البيان الصادر عن رئيسه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21). والعملية التي أفضت إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وتلتها، ورسم الأمم المتحدة لما يُسمى بالخط الأزرق – خط الانسحاب الفاصل بين دولة إسرائيل والجمهورية اللبنانية – وتأكيد الطابع الكامل للانسحاب الإسرائيلي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كانت سابقة هامة من أجل المستقبل.

وبالنسبة للكثير مما حدث على صعيد الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لا يمكن وصف الأحوال بأنها على ما يُرام. فلقد سادت على طول الخط الأزرق حالة متوترة عموما، ولكنها هادئة نسبيا، مع وجود استثناءات مثيرة للقلق في شكل انتهاكات من كلا جانبي الخط. فقد قامت إسرائيل بطلعات جوية متكررة انتهاكا لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. ولقد طالبنا السلطات الإسرائيلية في مناسبات عديدة بوقف هذه الطلعات الجوية. ومن الجانب اللبناني للخط الأزرق، ارتكب حزب الله وعناصر أخرى مسلحة انتهاكات، مما شكل خطرا مهلكا، وتسبب في بعض الأحيان في وفيات وإصابات. ووقع العديد من هذه الهجمات في منطقة مزارع شبعا، التي ما زالت حكومة لبنان تصر على أنها أراض لبنانية، بعكس قرارات مجلس الأمن.

وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك انتهاكات أخرى للخط الأزرق. ففي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن عناصر فلسطينية مسلحة تتخذ من لبنان مقرا لها أطلقت صاروخا عبر الخط الأزرق إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، انفجر بالقرب من شلومي. واليوم، وردت تقارير عن حادث مماثل، تحقق فيه حاليا قوة الأمم المتحدة. وفي تطور جديد ومثير للقلق، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت آلة طائرة من الجانب اللبناني للخط الأزرق ودخلت المجال الجوي الإسرائيلي. وأفادت التقارير بأن الآلة الطائرة التي هي بدون طيار حلقت فوق الأراضي الإسرائيلية قبل عودتها إلى جنوب لبنان، وحطت في منطقة الناقورة. وما فتئنا نناشد باستمرار حكومة لبنان أن تبسط سلطتها على جميع أراضيها، بما يتماشى تماما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و١٣١٠ (٢٠٠٠) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وعلى المسار السوري الإسرائيلي، دأب الطرفان في السنوات العشر الماضية على التطرق إلى مسألة السلام. فكرر الرئيس الأسد مد يده إلى إسرائيل داعيا إياها إلى إجراء محادثات سلام. وبوسع هذه المحادثات أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار وفي تحسين الجو السائد في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال المفاوضات بين إسرائيل وسورية معلقة. أما الاهتمامات، فهي لا تزال على حالها. وبغية تحقيق الهدف الذي نتشاطره، ألا وهو إحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، من الأهمية الكبرى بمكان أن يستأنف الطرفان المفاوضات بينهما. وبمساعدة منا، يتعين على الإسرائيليين والسوريين أن يعملا من أجل العودة إلى مائدة المفاوضات بهدف التنفيذ الكامل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) سعيا إلى تحقيق السلام في المنطقة.

والمجلس هو المرجعية الرئيسية للسلام في الشرق الأوسط. فقراراته تحدد البارامترات الأساسية للسلام وعملية تحقيقه في المنطقة. ولقد أشرت إلى العديد من قرارات المجلس في إحاطتي الإعلامية اليوم. فالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) توجز المبادئ الأساسية للسلام في الشرق الأوسط، التي تكلمت عنها سابقا وهي: مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبدأ إنهاء الاحتلال، ومبدأ رؤية دولتين لتحقيق السلام في المنطقة. ويوجز القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الطريق التي رسمناها معا ونتابع السير عليها في سعينا لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن تلك القرارات توفر أسس السلام في الشرق الأوسط. وانخراط المجلس المتواصل ينشط عملية السلام في المنطقة. وبالفعل، لن يكون هناك مستقبل للسلام في الشرق الأوسط بدون هذا المجلس، ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دونه.

في إحاطتي الإعلامية اليوم، سعيت إلى إلقاء الضوء على الواقع القائم في الشرق الأوسط. ولا أود أن أتظاهر بأن الواقع القائم في الشرق الوسط ليس كئيبا. بيد أنني أود أن أشدد اليوم على بقاء الآمال والفرص حية.

إن الإحاطة الإعلامية التي أقدمها اليوم هي أيضا آخر واحدة لي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة. وأود ألا أنهيها بدون توجيه الشكر إلى جميع أعضاء المجلس على استضافتهم لي ودعمهم الثابت خلال سنوات عملي. ومن دواعي السرور بل والشرف أن أحل ضيفا على المجلس.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الموظفين التابعين لي وجميع منظمات الأمم المتحدة في المنطقة على تفانيهم وعملهم الدؤوب باسم الحرية والمصالحة والتنمية في الشرق الوسط. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني وتقديري لما تلقيته من دعم وتعاون ثابتين من حكومات دول المنطقة التي عملت فيها، أي إسرائيل ومصر والأردن وسورية ولبنان، فضلا عن ممثلي الشعب الفلسطيني. وأود أن أوجه الشكر والإعراب عن عميق التقدير إلى زملائنا التابعين للأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية وإلى المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، الذين أيدونا وساعدونا قولا وفعلا، ومن الناحية المالية.

وبروح من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم، وهي إحاطة إعلامية تشدد على إتاحة الفرص في الأوقات الصعبة، بدلا من التركيز على تدهور الأوضاع والأزمة فحسب، اسمحوا لي أن أنهي كلامي باقتباس من يوليسيس لتينيسون:

”رغم أن الكثير قد تحقق إنما الكثير يبقى؛
ورغم أننا لا نملك الآن القوة التي حركت الأرض والسماوات في الأيام الخوالي؛ إنما نحن على ما عليه؛
لنا قلوب مفعمة بالبطولة أضعفها الزمن والقدر،
لكنها قوية بعزمها على الكفاح والسعي وتحقيق ما تصبو إليه بدون أن تستسلم“.

فلنظل عازمين على الكفاح والسعي وتحقيق ما نصبو إليه، ولنعمل على عدم التخلي عن السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة. أود أن أهنئه على عمله بوصفه مبعوثا. لقد ظل مشاركا في مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية لأكثر من عقد، وكل المعنيين يقدرون ما أداه من عمل وما أظهره من إخلاص.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشاتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.